

العقد الوحيد في تحقيق كلمة التوحيد

٢١٤
ع

المقد الوعيد في تحقيق كلمة التوحيد . كتبت في القرن
الثاني عشر الهجري تقديرا .

هـ ق ٢٩ س ٥١٢ × ٥٥ ر ٥١ سم

نسخة حسنة ، خطها نسخ ، ناقصة الآخر .

١٦٥٩

١- اصول الدين أ- تاريخ النسخ .

اللهم اني اصبحت لا املك لقي ضراً ولا نفعاً
 ولا موتاً ولا حياة ولا نشوراً ولا استطيع
 ان اخذ الا ما عطيتهني ولا اتقى الا ما
 وقيتني اللهم وفقني لما تحب وترضي
 من القول والعمل في عافية

العقد الوحيد في تصحيح كلمة التوحيد

؟

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات	
اسم الكتاب	العقد الوحيد في تصحيح كلمة التوحيد
اسم المؤلف	؟
تاريخ النسخ	
عدد الأوراق	٥
ملاحظات	(مفهرس) محفوظ
رقم	١٠٥٥٤١٢

بسم الله الرحمن الرحيم

محمد بن عبد الله الذي لا اله الا هو الحي القيوم الواحد الاحد الفريد
الذي لا تأخذه سنة ولا نوم والصلوة على من ارسله الله به
سليم بالدين القويم وتوحيد الاله فكل رسالة ربه ولم تأخذ
نومة لا يموت الله وعلى اله لكايين في كتب السبعة في مضمنا
العرفان واصحابه الذين عن دين الله كل ذي بغبي وطغيان
ما وجد الله في كتابه **وبعد** فها من طريق الحق كل واحد
رسالة لطيفة وفايدة شريفة لقبها بالعقد الوحيد
في تحقيق كلمة التوحيد والاله اسأل ان ينفع بها الطالبين
وان يوجه اليها رغبة الراغبين انه اكرم مسئول واعظم
معول **اعلم ان**

رحمت الله واسعدك وعن طريق الضلال جنبك وابتعدك
انهم اوردوا الاشكال على الاستثنا حاصله ان كل استثنائية
يجمع بين النفي والاثبات في حكم المستثنى مثلا اذا قلت
له على عشرة الا ثلاثة فثبت الحكم للثلاثة او لا في ضمن
المستثنى منه ونفيت عنها صرحا ثانيا وهو تناقض باطل
واجيب عنه بالجواب منها وبها وطردا وانسها بكلمة
التوحيد التي تحقيقها ولهذا اقتصر عليه ابن الحاجب في تحفه
المنتهى انه يعتبر الاستثنا والخراج من مبدول المستثنى منه
قبل الحكم ثم يسند الحكم الى الباقي بعد الثبوت فلا يكون هناك
الحكم واحد فلا تناقض **ومنها** ان السبعة لها اسماء مفردة
لفظا سبعة ومركبة وهو لفظ عشرة الا ثلاثة فاذا قال له على
عشرة الا ثلاثة كان ذلك بمنزلة قوله له على سبعة فلا يكون
هناك الاحكام واحد فلا تناقض ايضا **ومنها** ان لفظ عشرة مجاز
عن السبعة والاستثنا في ذلك المجاز الذي هو من قبيل اسم
الكل في كونه فلا يكون هناك الاحكام واحد فلا تناقض ايضا
ورد المولى رحمه الله والدين في شرحه على المختصر المنتهى تلك
الاجوبة بأسرها بانها في قولهم الاستثنا من النفي اثبات
من الاثبات نفي لاستثنا عاذلكم وجرد حكيمين مختلفين بالاجابة

والسلب في جانب المستثنى فالتناقض محقق والاشكال باق بحاله
وقد عني في جواب جين اقراي للمشرح المذكور والنظر في البحث
المزبور فحفظه ان استناد الحكم الى المستثنى في ضمن المستثنى منه
حاصل غير مقصود حفظ القاعدة الاستثنا وهي الاخراج من
متعدد اى من حكمه ولخروج انما يكون بعد الدخول واستناد الحكم
الى الباقي الشيا استناد مقصود لذاته فيكون المستثنى حكما
حكم غير مقصود لذاته في ضمن المستثنى منه وحكم مقصود لذاته
ثبت له صرحا والتناقض اغاين عقد بين حكيمين مقصودين لذاته
فان قلت يلزم عليه ان يكون استناد واحد مقصود لذاته
وغير مقصود لذاته ويوحد بين المتنافيين قلت المراد من
الاستناد الى الامور المتعددة نوع لا شخص ولا يضر حقيق الامر
الكلي بالمنقالات كالانسان يوصف بالكتابة باعتبار تحققه
في بعض الاشخاص وبالكتابة باعتبار تحققه في بعض اخرها
ولذا قال علماء العربية ان المسند في نحو قوله جاريد ولم يرد
المجى حتى يصح قيامه بزيد في ضمن فرد وقيامه بعرف في ضمن
فرد اخر لا يشخصه الاستحالة قيام المعنى الشخص بمحلين
مختلفين ثم ما تقدم من الاستثنا من النفي اثبات ومن الاشياء
نفي هو ما ذهب اليه الشافعي وذهب ابو حنيفة الى ان الاستثنا
من الاثبات نفي والمستثنى بعد النفي مسكوت عنه غير متعذر
له بحكم اصله واورد عليه انه يلزم ان تكون كلمة التوحيد اى لا
اله الا الله مفيدة للتوحيد في صفة الالهية لان التوحيد
فيها عبارة عن اثبات صفة الالهية لله ونفيها عما سواه
من العقول وغيرهم **واجيب** بانها تفيد التوحيد باعتبار
الوضع الشرعي حيث وضعت شرعا لكونها لم تفده بحسب
وضع اللغة وثانيا بان ثبوت صفة الالهية لله تعالى امر
متفق عليه بين العقلاء فلم يحتاج الموحدين الى التعرض له ونفي
صفة الالهية عن غير الله تعالى يختلف فيه فيما بينهم فاحتاج
الموحد الى التعرض له لكن يرد على هذا الجواب ان لا تكون كلمة
لا اله الا الله مفيدة للتوحيد لان التوحيد عبارة عن مجموع

تبيينها

الحكمين السبلي والايجابي وبني لم تفد على هذا الاحكام السلب
 فقط مع انها كلمة توحيد بالاجماع ويمكن ان يجاب عن هذا
 الايراد بانها كلمة توحيد باعتبارها فادتها اعظم حكمية غاية
 ان نسبة التوحيد اليها مجازية وتسمية اعظم حكمين توحيد
 مجازية من باب اطلاق اسم الكل على اعظم اجزائه نحو قوله صل الله
 عليه وسلم حج عرفه والدين النصيحة وكنتميتهم رئيسية القوم
 عينا وذلك كثير في الكلام البديع **ثم اعلم** ان كل قضية حملية
 تشتمل على عقدين عقد الوضع وعقد الحمل انما عقد الوضع
 فهو عقد تقييد لا حكمي وشرطه ان يكون المخاطب عالما
 بانصاف ذات الموضوع بالتوصف العنواني بالفعل كما ذهب اليه
 ابن سينا او بالامكان كما ذهب اليه الفارابي واقفا لعقد الحكمي
 الذي هو مناط الحكم فهو عقد الاخباري وشرطه ان يكون المخا
 جا هلا بانصاف ذات الموضوع بالتوصف الحكمي لانه محط الفاي
 وموضوع الاثبات والنفي ومرجع النصيب والتكذيب و
 من ثم قال علماء العربية الاوصاف قبل العلم اخبار والاعراض بعد
 العلم بها اوصاف فاي الوصفين علم المخاطب انصاف ذات
 الموضوع به ينبغي ان يقدم اللفظ الدال عليه واي الوصفين
 جهل المخاطب انصاف الذات به ينبغي ان يورخ اللفظ الدال
 عليه ويجعل محلا ومحكوما به فن علم تسمية شخص باسم
 زيد وانصاف بكونه مسمى بهذا الاسم وجهل انصاف بكونه
 اخاه تقول له زيد اخوك ومن علم انصاف شخص بكونه اخاه
 وجهل انصاف بكونه مسمى باسم زيد تقول له اخوك زيد وتقول
 ايضا ايت اسود اغار بها الرماح ولا تقول رماحها الغاب لانه
 يخاطب به من علم ان للاسود غابا وجهل كونها رماحا لانه
 من علم ان للاسود رماحا وجهل كونها غابا وهو ظاهرات
 قلنت كيف هذا مع ما حوز به علماء العربية من كونه المستدل
 وخبر معرفتين نحو زيد اخوك وعلم وهو الصديق والنوفواشا
 الى معين معروف بين المتكلم والمخاطب قلت معرفة لخبر باعتبار
 ذاته لانتافي جهل به باعتبار انتسابه الى ذات المستدل **ثم**

مان
 الموضوع

ويجعل موضوعا ومحكوما به

اعلم ان النفي والاثبات لا يتوجها الى نفس الذات ولا
 الى نفس الصفات وانما يتوجها الى نسب الصفات الى
 الذات وذلك لانها من خواص النسبة كالنفي والادغام
 والاطلاق والامكان وغير ذلك من ساير كميات بسيطة او
 مركبة وذلك لان الايجاب عيارة من ايقاع النسبة والسلب
 عبارة عن انتزاعها **ثم اعلم** ان القصر على اربعة اقسام الاول قصر
 الصفة على الموصوف نحو ما عالم الازيد الثاني قصر الموصوف على الصفة
 نحو ما زيد الاعام وكل منهما اما حقيقي واما اضافي مثال قصر الصفة
 على الموصوف قصر حقيقيا ما عالم الازيد اذا لم يكن عالم في الدنيا سوا
 ومثال قصر الصفة على الموصوف قصر اضافيا ما عالم الازيد اي لا
 عمر ومثال قصر الموصوف على الصفة قصر اضافيا ما زيد الا كاتب
 اي لا شاعر واما قصر الموصوف على الصفة قصر حقيقيا فتعذر
 لتعذر الاحاطة بجميع اوصاف الشيء حتى يتصور اثبات صفة له
 منها ونفي جميع ما عداها عنه بل حكموا باستحالة لانه من جملة
 الصفات المنفية كل صفة مع نقيضها لانه من جملة الصفات ايضا
 فيلزم رفع النقيضين وهو محال اللهم الا ان يخص الصفات بالصف
 الوجودية فيخرج لا يستلزم ذلك القصر رفع النقيضين المحال **ثم**
 للقصر طرق اربعة اولها النفي والاستثناء كما هنا والواقع قبلي
 الذي هو المقصور موصوفا كان اوصفة والواقع بعد الام هو المقصور
 عليه كذلك وتاينها اغاوتها اليها هو المقصور موصوفا كان اوصفة
 وتاينها اليها هو المقصور عليه كذلك وتاينها العطف بل لا التا
 ثم ان كان المعطوف صفة نحو زيد لا شاعر فهو قصر موضوع على
 صفة وان كان المعطوف موصوفا نحو زيد كاتب لا امر فهو قصر
 صفة على موصوف ورابعها تقديم ما حقه التأخير نحو تميمي
 انا والمخير هو المقصور والمقدم هو المقصور عليه اي انما مقصور
 على التمييزية لا تجاوزها الى التسمية والمقصود لا يجوز ان يتعبد
 المقصور عليه الى ما اعتبر مقابلا له في الحكم به او عليه والمقصود
 عليه يجوز ان يتعبد المقصور الى غيره موصوفا كان كل منهما
 اوصفة **ثم اعلم** ان الله علم شخصي على ذات الباري تعالى



الواجب الوجود المستحق للعبادة وتجميع المحامد وليس اسما
لمفهوم الواجب حتى يكون كليا لانه يلزم عليه ان لا تكون كلمة
التوحيد مفيدة للتوحيد لان الكلي من حيث هو كلي يحتمل الكثرة
النافية للوحدة مع المفارقة توحيد بالاجماع ويلزم عليه ايضا
اما استثنائنا الشيء من نفسه ان اريد من الاله المستثنى منه ما اريد
من الاله المستثنى من معنى واجب الوجود والمستحق للعبادة
او كذب النفي ان اريد من الاول مطلق المعبود سواء كان معبودا
بحق ام كان معبودا باطلا ومن الثاني المعبود بحقا او واجب
الوجود لوجود المعبودات الباطلة بكثرة فلا يصدق سلب
الوجود عنها لئلا يقره العدم من السعد النقيض الي وهو ممتنع على
ان الحكم المنفي في جانب المستثنى منه والمثبت في جانب المستثنى
هو وصف الوجود دون وصف الالوهية بل هو وصف عنوي
وقيد لذات الموضوع وسياتي لذلك **تمت** تحقيق فثبت
الاله بطلق على ثلاثة معان على مطلق المعبود وعلى المعبود بلحق
وعلى واجب الوجود واما اطلاقه على من تحجب طاعته من اسير او
والد او سيد فلم يرد في اللغة اطلاقه على ذلك حرام كاطلاقه
على الاضيق الا مضى الى من كان يعبدها كان تقول الهة مشركي
قريش اللات والعزى ومناة وغير ذلك او على جملة الانكار نحو الاله
مع الله واكرت من اتخذ الهة مواه اذا تمهدت هذه
المقدمات وتقدمت تلك التمهيدات فنقول اعلم وظنك
الله للربنا وادبنا عن طريق الغي والفساد ان الاله المستثنى
منه ان كان اسما مشتقا من الاله اذ اعني فهو صفة والموصوف
مقدر اري لاحد معبود الا ذات الواجب سبحانه وتعالى و
كان ذلك بمثابة في ذلك لا شاع الا زيدا اي لا احد شاع الا زيدا
فخذ والموصوف واقامت صفة مقامه فثبت على الفتح فيكون
الله مستثنى من عموم احكام المقدور والحكم بوصف الالوهية بمعنى
وجوب الوجود والاستحقاق للعبادة ثابت لله تعالى منفي عما عدا
والقصر على هذا من باب قيم الصفة على الموصوف وقصر حقيقيا
وقد تقدم اشارة الى ذلك وان كان اسما جامدا كان محذورا

مستداه

الخبر والخبر المقدر موصوف بجميع صفات الكمال التي من جملتها
وجوب الوجود وامتناع الشريك والعالم الشامل والقدرة
الكاملة وغير ذلك من بقية الصفات الكمالية ثبوتية
كانت اوسلبية والمعنى لاحد مما يطلق عليه اسم الاله موصوف
بجميع صفات الكمال الاله تعالى الذي ليس كمثل شي و
كان ذلك بمثابة قوله لا رجل الاريد والقصر على هذا ايضا
من قبيل قصر الصفة على الموصوف وقصر حقيقيا ويجوز ان يقدر
الخبر واجب الوجود المستلزم ثبوت الله تعالى ثبوت سائر
صفات الكمال ثبوتية كانت اوسلبية فيحصل مقصود الموصوف
من اثبات الوجود الواجب له تعالى وامتناع وجود الشريك
لانها ترجع اليه بنوع استلزام وذلك لانه يلزم من كونه
واجب الوجود كونه عالما اذ لو كان جاهلا لكان جائزا للوجود
والمفروض خلافه وهكذا يقال في باقي الصفات فوصف
واجب الوجود منبع كل كمال افضال ولذا اخبر بيانا
لذات العلية في قوله والله علم على الذات الواجب الوجود
بل كل وصف كمال لله تعالى اخذ بحجة باقي الاوصاف ويرجع الى
كل وصف على حياله باقي الاوصاف بنوع استلزام ايضا فصف
تعالى متلازمة فان قلت يلزم ان يكون مثل قولنا لا عالم
الاله اولا قادر الاله تعالى مفيد للتوحيد وهو باطل قلت
قد تعبدنا الله تعالى في شأن التوحيد بلفظ لا اله الا الله
فلا يقوم غيره مقامه وان ادي معناه ونظير ذلك تكبيره الاحرام
اي الله اكبر حيث تعبدنا الشارع بخصوص لفظها فلا يقوم
مقامها في انعقاد الصلة ما يودي كمعناها كالحرم اكبر
والله كبير واعظيم كما ذهب اليه امامنا الشافعي رحمه الله عنه
وانتقد بالخبر ولكالة هذه موجود في رده عليه انه لا يلزم من كونه
موجود كونه واجب الوجود ولا كونه شريكه ممتنع الوجود بل
اللازم مع ذلك كونه شريكه غير موجود والعام لا يستلزم الخاص
مع ان التوحيد لا يتحقق الا بالحكمين اعني الحكم عليه تعالى كونه
واجب للعلم الوجود والحكم على الشريك بانه ممتنع الوجود

لا يقدر في الامكان ايضا سواء اريد به الامكان الخاص اي سلب الضرورة
عن جانبي فكذلك الموافق والمخالف اريد به الامكان العام اي سلب
الضرورة عن الجانب المخالف سواء كان الجانب الموافق ضروريا ايضا
ام لا لانه اعم من الامكان الخاص فيصدق به وبدونه اما الاول
فلانه لا يلزم من سلب الضرورة عن جانبي الوجود والعدم ثبوت
الضرورة في التوحيد جانب الوجود لله تعالى فضلا عن ثبوت
وجوب الوجود له تعالى ولا ثبوت لعدم الشريك فضلا عن كونه
ممتنع الوجود وواجب العدم فسادا من وجهين واما الثاني فلانه
لا يلزم من سلب الضرورة عن جانب العدم ثبوت الضرورة في جانب
الوجود لله تعالى لانه لا يجوز ان تتسلب الضرورة من جانب الوجود
ايضا لتحقق الامكان العام في ضمن الامكان الخاص وان لم يزد منه
ضرورة عدم الشريك وهو غير كاف في امر التوحيد كما مر فسادا
من وجه واحد وكذا ذكر لا يخفى على المتراضي في صناعة المنطق
وعلم الكلام هذا قد ذهب بعض علماء العربية الى انه لاحد في
مثل هذه الكلمة وان الاصل الله له اي واجب الوجود او
يستحق جميع العبادات فلما قصد الموحدين تخصيصه بصيغة الاو
قدم خبر على المتدوا دخل النفي على الخبر واداة الاستثناء على المتدوا
تخصيصه لغرض فمر الصفة على الموصوف وعلى هذا فوصف الالهية
وصف حملي لا وصف عنواني لكن كلام البيانين يقتضي الحدوث
مثل ذلك كما صرح به السكاكي في المفتاح والخطيب في التلخيص
وغيرهما تنبيه قد علمت من قولنا ان المنفي والاثبات لا
يتوجهان على نفس الذوات ولا على نفس الصفات بل موده
نسبة الصفات الى الذوات بطلان قوله من قال ان المقصود
من كلمة التوحيد هي كذا ذات موصوف بالالهية واثبات ذات
واحدة موصوفة بها اللهم الا ان يحمل على تقدير مضاف اي نفي صفة
كذا ذات موصوفة بالالهية واثبات صفة ذات واحدة
موصوفة بها وبعد ذلك فالكلام لا يخلو من نوع ركائز فان
قلت لم اخبر في التوحيد تقديم النفي عن الاثبات ولم يعكس
فيل لا اله الا الله ولم يقل الله اله لا غيره قلت التحلية مؤنة

والله اعلم
بما لا يعلم
من سلب الضرورة
عن جانب الوجود
فلا يلزم من سلب
الضرورة عن جانب
العدم ثبوت الضرورة
في جانب الوجود
لانه لا يجوز ان
تتسلب الضرورة
من جانب الوجود
ايضا لتحقق
الامكان العام
في ضمن
الامكان الخاص
وان لم يزد
منه ضرورة
عدم الشريك
وهو غير كاف
في امر التوحيد
كما مر فسادا
من وجه واحد
وكذا ذكر لا
يخفى على
المتراضي
في صناعة
المنطق
وعلم الكلام
هذا قد ذهب
بعض علماء
العربية الى
انه لاحد في
مثل هذه
الكلمة وان
الاصل الله له
اي واجب
الوجود او
يستحق
جميع العبادات
فلما قصد
الموحدين
تخصيصه
بصيغة الاو
قدم خبر
على المتدوا
دخل النفي
على الخبر
واداة
الاستثناء
على المتدوا
تخصيصه
لغرض
فمر الصفة
على الموصوف
وعلى هذا
فوصف
الالهية
وصف حملي
لا وصف
عنواني
لكن كلام
البيانين
يقتضي
الحدوث
مثل ذلك
كما صرح
به السكاكي
في المفتاح
والخطيب
في التلخيص
وغيرهما
تنبيه
قد علمت
من قولنا
ان المنفي
والاثبات
لا يتوجهان
على نفس
الذوات
ولا على
نفس الصفات
بل موده
نسبة الصفات
الى الذوات
بطلان
قوله من
قال ان
المقصود
من كلمة
التوحيد
هي كذا
ذات موصوف
بالالهية
واثبات
ذات واحدة
موصوفة
بها اللهم
الا ان
يحمل على
تقدير
مضاف
اي نفي
صفة
كذا ذات
موصوفة
بالالهية
واثبات
صفة ذات
واحدة
موصوفة
بها وبعد
ذلك
فالكلام
لا يخلو
من نوع
ركائز فان
قلت لم
اخبر في
التوحيد
تقديم
النفي عن
الاثبات
ولم يعكس
فيل لا اله
الا الله
ولم يقل
الله اله
لا غيره
قلت التحلية
مؤنة

على النجاشي

ق

على التحلية طبعها فقد مت عليها وضعا ليقاها في الواقع الوضع الطبع
فان قلت فما حجة قضية كلمة التوحيد قلت حجة الاطلا
العام اعني ثبوت المحل للموصوف وتيقنه عنه بالفعل و
المفعول لا احد مما يطلق عليه اسم الاله بواجب الوجود او
بمقتضى جميع صفات الكمالات بالنقل الا الله فانه كذا
بالفعل والاطلاق العام فان قلت كيف يكون العاقل الذي
لا يدرك مثل هذه التحقيقات موحدا بتلك الكلمة قلت
يعد موحدا باعتبار فهم معناها اجمالا والايان كما يكون
تقصيها يكون اجاليا وان كان الاول اكمل من الثاني على
ان فوق هذه التحقيقات تحقيقات اخرى بعضها ارفع
من بعض وفوق كذا في علم عليهم حتى ينتهي الامر الى الله
تعالى تنبيه الالهية كما علمت تطلق تارة على صفة
وجوب الوجود وتارة على استحقاق العبادات والتوحيد
باعتماد في الشركة في كل من المصفين والاشراك باعتقاد
الشركة في اخذ الوصفين بان يعتقد ان لله شريكا في صفة
وجوب الوجود كما وقع للمجوسي او يعتقد ان الله شريكا
في صفة استحقاق العبادات كما وقع لعبدية الاحنام وعلى
هذا فالقصر قصر اذ يخاطب به من اعتقد الشركة في الحكم
واما ما وقع للمعتزلة من اثبات شرك لا يخص في الحقيقة
لله تعالى حيث يزعمون ان العبد يخلق افعاله الاختيارية
فليس الاشراك في شيء كما علمت وان اثبت له بعض
علماء وراء النهر حيث قالوا ان المجوس اسعد حالا منهم
لانهم اتبوا الله تعالى شركيين كما قال تعالى لقد كفر الذين
قالوا ان الله ثالث ثلاثة وهو لا يفتوا الله تعالى شرعا
لا يخص بل ليس هذا من باب اثبات الشريك في امر الخلق
عند المعتزلة اصلا لانهم لم يجعلوا خالق العبد الخالق
الرب جل جلاله وعز سلطانه لا فتقار العبد بخلقه
لافعاله الاختيارية الى اقدار الله اياه على ذلك الفعل بخلقه
تعالى الارادية والقدرة كحادتين في العبد اللتين يوجب
الفعل بهما دون الرب تعالى في خلقه لانه لا شيء كيف وهو واجب

الوجود الغني عما عداه المفتقر اليه كل ما عداه **الدم اغتصابك**
 عما سواك فمن سائر المخلوقين امين امين يا رب العا
خاتمة موجزة التوحيد على ثلاثة اقسام
 اولها توحيد العوام وهو عبارة عن اثبات الالهية لله
 بعد نفيها عما عداه على ما هو مدلول كلمة التوحيد لا اله الا
 الله وثانيها توحيد خواص وهو عبارة عن اضمحلال وجود
 ما سوي الله تعالى من الكائنات بحيث لا يشاهد بقلبه
 الا وجود الله وحده كما لا يشاهد في النهار من الكواكب سوى
 الشمس وذلك لانه لما استوى على قلوب عباد الله المقبولين
 محبة الله تعالى انقطعت عقولهم عما سواه وذهلت عما عداه فلم
 يبق لهم شعور بالعلوم والادراكات ولا بوجود شيء من الكائنات
 افادة المحل وجوده ما سوى الله تعالى كاي الله عندهم واحدا
 في الوجود كما انه واحد في الالهية وثالثها توحيد خواص
 لخواص وهو نفي الوجود حقيقة عما سواه الله تعالى واثباته له تعالى
 وحده وذلك بان يراد ذاتا موجودا خارجا عن شخصيا وما
 سواه اعتبارات واضافات وامور معدومة ظهرت في المحسوس
 بسبب اشراق نور وجوده تعالى عليها وتعلقه بها كنور
 الاجرام المفاخر عليها من الشمس فانه امر راجع الى الشمس
 حقيقة واكساء الاجرام به انما هو على طريق العارية المستر
 فيحتمل ان يكون له الوجود لذاته وبغيره العدم لذاته والوجود
 بغيره **تم** في اعراب كلمة التوحيد لانا فية للجنس اي
 لنسبة صفته وحكمه اليه واله اسمها مبني معربا على الفتح لتضمنه
 معنى كرف وهو من الاستغراقية اذا اصل لا من اله الا الله في
 محل نصب لانها من اخوات ان وخبر لا محذور كما علمت والا
 حروف استثناء بمعنى غير وظر اعرابها على ما بعد هالكونها في
 صورة المحذور والاستثناء هنا مفرغ متصل لدخول المستثنى
 في المستثنى منه اعني مطلق الاله والله مرفوع على انه بدل من
 الضمير في خبر لا المحذور وقيل وهو بعيد انه بدل من اسم
 لا قبل دخول التاسع وهم نارة يتبعون على المحل القريب
 ونارة يتبعون على المحل البعيد كما تقر في علم النحو وقد

ملين

ت

جعة



او اسم استثناء

مقتضى الاقتضاء بعد هذا
الذي

خاتمة